محددات تطبيق صيغة الاستصناع في التمويل الإسلامي

دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

■ د. مصطفى خليفة بلقاسم الجدير *

● تاريخ الاستلام: 2022/05/03م ● تاريخ القبول 2022/06/16م

■ **الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المحددات والمعوقات التي تحول دون تطبيق المصارف الإسلامية الليبية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واختيرت عينة عشوائية قوامها (60) مفردة، وتم تجميع البيانات بواسطة استبانة صممت خصصياً لهذا الغرض وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة والقابلة للتحليل الاحصائي (56) استمارة استبيان، ولتحليل البيانات استخدم برنامج الحزم الإحصائية (spss)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أظهرت النتائج أن هناك محددات قانونية وتشريعية وتمويلية وتشغيلية وتسويقية .

● **الكلمات المفتاحية:** صيغ التمويل بالاستصناع، المشروعات الصغيرة.

Abstract:

This study aimed to know the determinants and obstacles that prevent the Libyan Islamic banks from applying the Istisna'a formula in financing small projects. And amenable to statistical analysis (56) questionnaire forms, and to analyze the data, the statistical package program (spss) was used. The study reached a set of results, the most important of which are the results showed that there are legal, legislative, financing, operational and marketing .

Keywords: Istisna' financing formulas for small projects

* أستاذ مشارك بقسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس E - mail: m.elgader@uot.edu.ly

■ **المقدمة:**

تُعد المصارف الإسلامية ذات خصائص تنموية مميزة، وذلك لقدرتها على جذب المدخرات المالية، وتنوع أساليبها التمويلية الموضوعة على أسس شريعية لا ربوية والتي تتوافق مع أهداف التنمية، فقد ظهرت المصارف الإسلامية لتلبية احتياجات العديد من القطاعات المختلفة، فهي تحرم الربا وتقوم على مبدأ الغُنم والغُرم، وتضمن تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة بحيث يحصل كل طرف على حقه، ويعتبر الاستصناع أحد صيغ التمويل الإسلامي التي لم تحظى بالاهتمام على المستوى المحلي وأيضا على المستوى الدولي بالرغم من أنها تعد من الأدوات الحديثة التي أثبتت جدارتها في دعم المشروعات الصناعية ومشروعات البنى التحتية وكذلك الصناعات الغذائية، ولهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة أهم المعوقات التي تواجهها المصارف الليبية في تطبيق صيغة الاستصناع لتمويل المشروعات الصغيرة.

■ **مشكلة الدراسة:**

بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 عن المؤتمر الوطني العام بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية في العمليات المختلفة التي تقوم بها المصارف الليبية، والتي ترتكز على تحريم التعامل بالربا في المصارف الليبية والاتجاه إلى صيغ التمويل الإسلامية، لما لها من أهمية في تمويل المشروعات التنموية وتحقيق النمو للاقتصاد الليبي، إلا انه بالنظر إلى الواقع المحلي نجد أن التمويل بالمرابحة أكثر انتشاراً في المصارف الليبية وهناك غياب لباقي الصيغ الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، ومن هذه الصيغ صيغة الاستصناع ،**وعليه تنحصر مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي العوائق أو المحددات التي تواجه المصارف الليبية في تطبيقها لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة؟**

● **ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:**

- هل تعد الأطر القانونية والتشريعية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع؟
- هل تعد القدرات التمويلية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع؟
- هل تعد القدرات التشغيلية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع؟
- هل تعد القدرات التسويقية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع؟

■ **أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الرئيسي في تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على صيغة الاستصناع وأهميتها في تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة .
- التعرف على المحددات التي تحول دون تطبيق المصارف الإسلامية الليبية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.
- وضع بعض التوصيات التي تساعد المصارف لتفعيل صيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة.

■ **أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة من أنها تتطرق إلى موضوع مهم وهو ضرورة توفر صيغة التمويل بالإستصناع في المصارف الليبية كأحد البدائل التمويلية لتمويل المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

■ **منهجية الدراسة:**

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج المناسب لطبيعة وأغراض الدراسة التطبيقية، والتعرف على متغيري الدراسة صيغة الاستصناع ومحددات تمويل المشروعات، والمصادر الثانوية التي تم الاعتماد عليها في الجانب النظري هي الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، أما المصادر الأولية لمعالجة الجانب التحليلي تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

■ **فرضيات الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي: **توجد محددات لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية.**

ولكي يتم اختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الأولى:** الأطر القانونية والتشريعية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع.

- **الفرضية الثانية:** تعد القدرات التمويلية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع.
- **الفرضية الثالثة:** تعد القدرات التشغيلية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع.
- **الفرضية الرابعة:** تعد القدرات التسويقية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع.

■ **الإطار النظري:**

● **مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة:**

ليس هناك تعريف موحد ومتفق عليه بين دول العالم للمشروعات الصغيرة، وذلك بسبب اختلاف حجم وطبيعة ونوع اقتصاد كل دولة، وأيضاً المعايير التي تتبعها في تعريف المشروعات الصغيرة التي تنتج سلعاً بسيطة وليست معقدة تكنولوجيا ولا تحتاج إلى رأسمال كبير وغالباً ما يقوم صاحب العمل أو المشروع بالعملية الإنتاجية بنفسه أو تشغيل مجموعة صغيرة من العمال"(محمد،2018: 33)، وعلى المستوى المحلي تم تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة حسب ما ورد من وزارة الصناعة بأنها « المشروعات التي لا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (الآلات والمعدات) على 1000000 د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 50 فردا» (نورالدين وآخرون، 2017: 9).

● **أهمية المشروعات الصغيرة .**

للمشروعات الصغيرة أهمية في التنمية الاقتصادية يمكن حصرها في النقاط التالية: (محمد وسعيداني، 2022) توفير الدخل لأصحاب هذه المشروعات ،توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.

● **مفهوم الاستصناع**

يُعتبر عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية أسلوباً تمويلياً حديثاً يتصف بخصائص ومميزات جعلته مكان اهتمام الممولين والباحثين عن التمويل، وهو أن يطلب المستصنع من

الصانع القيام بعملية تصنيع سلعة معينة لصالحه مقابل ثمن يدفع مقدماً أو مؤجلًا على دفعة واحدة أودفعات حسب اتفاق الطرفين(بوقطاية وزهير،2021: 8). أما الاستصناع كعقد فهو " عقد بين طرفين المستصنع والصانع في صناعة شيء بمواصفات معينة وفي موعد معلوم وثمن معلوم " (خنوسة، 2018: 14) ، وآخر عرفه بأنها " وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الاكتتاب فيه في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك" (نصار، 2015: 16).

● **شروط صيغة الاستصناع.**

هُناك عدد من الشروط الواجب توافرها في صيغة الاستصناع **تتمثل في الآتي**: (قبقب **والتواتي**، 2015: 192)

1. التحديد الدقيق لمواصفات المصنوع بحيث يمنع التنازع عنه عند التسليم.
2. يكون المعقود عليه من الأشياء التي يتم صناعتها، وبذلك لا يصح الاستصناع في البقول والحبوب.
3. أن يتم توفير المواد التي يتم استخدامها في الشيء المصنوع من قبل الصانع.
4. يكون المصنوع مبيناً بالثمن جنساً وعدداً (الجنس هو نوع العملة، والعدد هو القيمة) ويمنع التنازع.

أنواع صيغ الا3ستصناع: يمكن تقسيم صيغ أو صكوك الاستصناع إلى عدة أنواع حسب عدة اعتبارات من أهمها: (أبو عمرة، 2016: 28 ـ 29)

1. **من حيث جهة الإصدار:**

- صكوك الاستصناع الحكومية: وهي التي تصدرها الحكومة أو من يقوم مقامها.
- صكوك الاستصناع الأهلية: وهي التي يتم إصدارها من قبل الهيئات أو المؤسسات الأهلية .

2. **من حيث مستوى الإصدار:**

- صكوك الاستصناع المحلية: هي التي يتم إصدارها على المستوى المحلي.
- صكوك الاستصناع الدولية: هي الصكوك التي يتم إصدارها على المستوى الدولي.

3. **من حيث الأجل:**

- صكوك الاستصناع قصيرة الأجل: هي الصكوك التي يتم إصدارها لاستخدامها في مشروع قصير الأجل مدته لا تتجاوز السنة.
- صكوك الاستصناع متوسط الأجل: هي الصكوك التي يتم إصدارها لاستخدامها في مشروع متوسط الأجل مدته من سنة إلى خمس سنوات.
- صكوك الاستصناع طويلة الأجل: هي الصكوك التي يتم إصدارها لاستخدامها في مشروع طويل الأجل مدته من خمس سنوات فأكثر.

مزايا عقد الإستصناع: لصيغة الاستصناع عدة مزايا أهمها:(أومر،2019 ومراحي، 2014)

1. يساهم في تنشيط المشروعات التنموية والصناعية، حيث يستطيع الاستصناع تمويل المشروعات القصيرة والمتوسطة وأيضاً طويلة الأجل حسب الدورة الإنتاجية لكل مصنوع.
2. يساهم الاستصناع في تنشيط السوق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ذلك لأنه يقوم على طلب السلعة بمواصفات معينة مما يحقق التوازن بين العرض والطلب.
3. يستخدم الاستصناع لتمويل المشروعات الحقيقية مرتفعة الثمن كالمنشآت والمستودعات والمباني والسفن والطائرات وغيرها.
4. الاستصناع يحقق التكامل بين الخبرات ورأس المال، ويساهم مساهمة فعالة في علاج مشكل البطالة التي أصبحت تؤثر سلبا على الدولة من الناحية السياسية والاجتماعية والأمنية.
5. الاستصناع يؤدي إلى عدم ركود السلع وحسن تصريفها حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها، أو يوجد طلب فعال عليها.

الآثار الاقتصادية لتمويل صيغ الاستصناع للمشروعات التنموية:

تُعد صيغ الاستصناع أحد أهم الصيغ التي تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من نواحي عديدة أهمها: (ربايعة، 2015)

التمويل بصيغ الاستصناع لرؤوس الأموال يسهم في زيادة إنتاج السلع ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي، التمويل بصيغ الاستصناع يسهم في قيام المشروعات الاقتصادية المختلفة ويزيد من الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي والخدمي، و يُعتبر التمويل بالإستصناع بديلاً عن التمويل الربوي وما يترتب عليه من زيادة عبء خدمة الدين و ربما حدوث عجز عن السداد ومن ثم التبعية للجهة الدائنة.

■ **الدراسات السابقة:**

1 - **دراسة (قبقب والتواتي،2015) بعنوان "العوامل المؤثرة على تقديم صيغة التمويل بالإستصناع في المصارف التجارية الليبية"** وقد هدفت التعرف إلى العوامل المؤثرة على مصرف الجمهورية في تقديم صيغة التمويل بالإستصناع، ولتحقيق ذلك تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي spss ، لاختبار تساؤلات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن كل العوامل (الخبرات، التشريعات، توجهات، الإدارة، القدرة المالية) كان لها تأثير على تقديم صيغة الاستصناع.

2 - **دراسة (ربايعة،2015) بعنوان "صكوك الاستصناع و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية»** وقد هدفت إلى التعرف على ما مدى قدرة صكوك الاستصناع على تمويل المشروعات التنموية العامة والخاصة؟ وقد تم استخدام المنهجين الاستنباطي والتحليلي الوصفي، وقد توصلت إلى نتائج أهمها: تسهم صكوك الاستصناع بكفاءة في تمويل مشروعات القطاع الخاص وبعض المشروعات العامة والتي تتصف بإمكانية إدارتها وفقا لفلسفة القطاع الخاص القائم على الربحية التجارية.

3 - **دراسة (أبو عمرة، 2016) بعنوان " مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة"** وقد هدفت إلى دراسة الاحتياجات التمويلية للقطاع الصناعي في قطاع غزة، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على استبانة موزعة على العاملين بالقطاع الصناعي والخبراء في مجال التمويل الإسلامي، وقد خلصت إلى نتائج أهمها: عدم توفر كادر وظيفي مؤهل في تطبيق صكوك الاستصناع وسبل تداولها.

4 - **دراسة (بوقطاية وزهير،2021) بعنوان "الاستصناع كآلية لدعم قطاع الصناعة في الجزائر بين الأهمية والتحديات»** وقد هدفت إلى التعرف على آلية التمويل بالاستصناع ومدى مساهمتها في حل مشاكل القطاع الصناعي، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تساهم عقود الاستصناع في حل المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي الجزائري من بينها صعوبة الحصول على التمويل.

■ **الإطار العملي للدراسة:**

يتناول هذا الجانب وصفاً لمجتمع الدراسة وطريقة اختبار العينة، كما يتضمن الإجراءات التي قام بها الباحث لإعداد أداة الدراسة (الاستبيان) وتطبيقها، والتأكد من ثبات الأداة وصدقها، وبيان إجراءات الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية وبيان الاجراءات التي اعتمدت في تحليل الدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات:

● **مجتمع وعينة الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في مصرف الجمهورية فرع طرابلس وفرع غريان، واختيرت عينة بالأسلوب العشوائي البسيط حيث بلغ أفراد العينة الذين وزعت عليهم أداة الدراسة (60) موظفا، وبلغ العائد من الاستبيانات الموزعة (56) استبيانا.

● **صدق وثبات أداة الدراسة**

1 - **صدق الاستبانة** Validity

يعرف الصدق على أنه "مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه (عطية، 1996: 260).

ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة. كما يُقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها(عبيدات، وآخرون، 1997: 179) وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1 ـ 1 صدق المحتوى (الصدق الظاهري):

يُعرف صدق المحتوى على أنه قدرة المقياس على "قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر اليه وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة (القحطاني، وآخرون، 2002: 210-212).

لضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة، قام الباحث بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل الى تصميم المسودة الاولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتمّ التأكّد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة بعد تصميمها على مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال الدراسة، ومن ثَمَّ تَمَّ تحكيمها علمياً من قبلهم، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ومن ثَمَّ تَمَّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو حذف أو تعديل.

1 ـ 2 صدق التجانس (الاتساق الداخلي):

يقصد بصدق التجانس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

■ المحور الأول:

المحددات القانونية والتشريعية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة

يوضح الجدول رقم (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (1): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية P - Value
1	غياب الأطر القانونية لعقود الاستصناع والتي تنظم العلاقة بين الصانع والمستصنع	0.686	0.000 *
2	التشريعات والقوانين الليبية لا تساهم في تسهيل وتشجيع استخدام صيغة الاستصناع	0.832	0.000 *
3	لا تتسم التشريعات المنظمة لعمل المصارف الإسلامية بالمرونة الكافية للاستجابة مع التغيرات والتطورات في الأسواق المالية والاستثمارية وبحسب احتياجات السوق	0.579	0.000 *
4	لا يمتلك الوسط القانوني والتشريعي القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظم صيغة الاستصناع	0.837	0.000 *
5	عدم كفاية التشريعات الضابطة لعملية إصدار صيغ الاستصناع	0.705	0.000 *
6	غياب دور إدارة الرقابة الشرعية بالمصرف والهيئة الشرعية يترتب عليه إصدار عقد استصناع تحتوي مخالفات شرعية	0.697	0.000 *
7	نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عمليات الصيرفة الإسلامية عموما وخصوصاً صيغة الاستصناع	0.680	0.000 *
8	عدم كفاءة أعضاء الهيئات الشرعية العاملين بالمصارف الاسلامية	0.754	0.000 *

* الارتباط دال احصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

■المحور الثاني:

المحددات التمويلية (الائتمانية) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P - Value
1	تتطلب صيغة التمويل بالاستصناع استثمارات كبيرة الحجم (رأس مال كبير)	0.721	0.000 *
2	صيغة الاستصناع تحتاج لتمويل طويل الأجل، قد ينطوي عليه ضياع حقوق المصارف الإسلامية	0.769	0.000 *
3	عدم قدرة المستصنع على سداد التزاماته في صيغة التمويل بالاستصناع	0.755	0.000 *
4	عدم قدرة الصانع على تنفيذ وتسليم المصنوع في الموعد المتفق عليه	0.644	0.000 *
5	مخاوف إدارة المصارف من عدم مطابقة المصنوع للمواصفات المطلوبة والمحددة من المستصنع	0.698	0.000 *
6	عدم كفاية وجودة الضمانات المقدمة	0.524	0.000 *
7	لا تتحقق العوائد من صيغة الاستصناع في الأجل القصير (أي تتحقق بعد سنوات من الاستثمار)	0.729	0.000 *
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05			

■ **المحور الثالث:**

المحددات التشغيلية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P - Value
1	عدم قناعة إدارة المصارف الإسلامية بأهمية صيغة الاستصناع كبديل عن الصيغ التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة	0.680	0.000 *
2	عدم توفر المعلومات الكافية عن سمعة العميل ومركزه المالي ومقدرته عن سداد التزاماته ونوع النشاط الذي يمارسه	0.675	0.000 *
3	ضعف الكفاءات الإدارية بالمصارف الإسلامية وافتقارها للخبرة بآليات التمويل الاسلامي بالإستصناع	0.743	0.000 *
4	ضعف الكفاءات الإدارية بالمصارف الإسلامية بنظم المتابعة والتقييم للانشطة الصناعية في ضوء الأعمال الحديثة التي تتسم بالتداخل والتعقيد	0.682	0.000 *
5	عدم دقة وسلامة وموضوعية دراسات الجودة المقدمة من قبل العميل للمصرف	0.784	0.000 *
6	عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة على تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية معتمدة (من المراجع الخارجي)	0.740	0.000 *
7	ندرة الدورات التدريبية للكوادر بالمصارف الإسلامية لاكتساب الخبرة والمعرفة الفنية بصيغ التمويل الإسلامي	0.528	0.000 *
8	افتقار المصارف الإسلامية لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار.	0.567	0.000 *

* **الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية** 0.05

■ المحور الرابع:

المحددات السوقية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم 4 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P_Value
1	التقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستصناع	0.790	0.000 *
2	انخفاض القيمة السوقية للمصنوع وعدم قدرة المصرف على بيعه إما لانخفاض السعر أو لمخالفته للمواصفات.	0.722	0.000 *
3	غياب الوضوح الاقتصادي بوجه عام للاقتصاد الليبي يعمل على احجام المصارف على استخدام الاستصناع .	0.615	0.000 *
4	صيغة الاستصناع لا تنسجم مع الظروف الاقتصادية الحالية	0.825	0.000 *
5	انخفاض هامش الربح من صيغة الاستصناع لصعوبة التحكم في التكاليف مقارنة بالصيغ الأخرى	0.585	0.000 *

* **الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية** 0.05

2 - ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج

الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اتّبَعَ الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (Sekaran, 2006: 311) وذلك كما يلي:

1 - 2 **معامل كرونباخ ألفا** (Cronbach›s alpha Coefficient):

اتّبَعَ الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach›s alpha Coefficient)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ عن طريق المعادلة التالية:

$$R_{tt}=\left(\frac{n}{n-1}\right)\times\left(\frac{Sd_T^2-\sum(Sd)^2}{Sd_T^2}\right)$$

حيث: R_{tt} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا. n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

Sd_T^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum(Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات.

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من (60 ٪)، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60 ٪ أو أقل من 70 ٪) وجيدا إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70 ٪ أو أقل من 80 ٪) أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80 ٪ يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100 ٪ تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (5) قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المحور	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات ٪
1	المحددات القانونية والتشريعية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة المتعلقة.	X01	8	٪ 87.0
2	المحددات التمويلية (الائتمانية) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة المتعلقة.	X02	7	٪ 81.9
3	المحددات التشغيلية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.	X03	8	٪ 83.0
4	المحددات السوقية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة	X04	5	٪ 75.3
	إجمالي الفقرات		28	٪ 90.7

واضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة. وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات 90.7 ٪ ، وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة إحصائياً.

2 ـ 3 **التجزئة النصفية** (Split Half):

تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاختبار إلى مجموعتين، ومن ثم إيجاد معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation coefficient بين المجموعتين r_{12} ، وبعد ذلك نقوم بتصحيح معامل الارتباط بأحد الطريقتين:

1 . **معامل ثبات سبيرمان براون** Spearman Brown coefficient

يتطلب استخدام معامل ثبات سبيرمان براون لتصحيح معامل الارتباط أن يكون التباين فيها متساوي للمجموعتين $(\sigma_1^2 = \sigma_2^2)$ وكما يتطلب أن يكون معامل ثبات ألفا

كرونباخ متساويا للمجموعتين $(R_{11} = R_{22})$ والذي يعطي بالعلاقة التالي:

$$\text{Spearman Brown Formula} = \frac{2 \times r_{12}}{1 + r_{12}}$$

2. **معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية** Guttman Split - Half Coefficient

يشبه هذا المعامل معامل ثبات سبيرمان براون، لكنه يتطلب ان يكون التباين فيها غير متساوٍ للمجموعتين $(\sigma_1^2 \neq \sigma_2^2)$ أو أن يكون معامل ثبات ألفا كرونباخ غير متساوٍ للمجموعتين $(R_{11} \neq R_{22})$. ويتم حساب معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل الارتباط بالصيغة:

$$\text{Formula Guttman} = 2\left(1 - \frac{\sigma_1^2 + \sigma_2^2}{\sigma^2}\right)$$

أما فيما يتعلق بطريقة ثبات التجزئة النصفية لهذه الدراسة، يتضح من البيانات الواردة بالجدول التالي أن قيمة المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى 51.05 والتباين المناظر له 71.397 والمتوسط الحسابي للمجموعة الثانية 51.55 وقيمة التباين المناظرة له 75.924.

جدول رقم (6): يبين المتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لكل مجموعة

	Mean المتوسط	Variance التباين	Std. Deviation الانحراف المعياري	N of Items العدد
Part 1	51.05	71.397	8.450	14
Part 2	51.55	75.924	8.713	14
Both Parts	102.61	280.061	16.735	28

وبما أن قيمة التباين للمجموعة الأولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية بالتالي نستخدم معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون، من خلال البيانات

الواردة بالجدول رقم (6) نستنتج أن قيمة معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية يساوي 0.948 وتعتبر هذه القيمة عالية جداً ومقبولة إحصائياً.

■ **القسم الثاني: التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة**

2 – 1: وصف خصائص المشاركين في الدراسة:

القسم الأول من قائمة الاستبيان تم تخصيصه للأسئلة العامة، والتي تهدف إلى جمع بيانات التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:

2 – 2: التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة واختيار فرضياتها

● **اعتمدت هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي:**

توجد محددات لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية.

1. تعد الأطر القانونية والتشريعية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع.
2. تعد القدرات التمويلية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع.
3. تعد القدرات التشغيلية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع.
4. تعد القدرات التسويقية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع.

2 – 2 – 1: المحددات القانونية والتشريعية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

الجدول رقم (7) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	غياب الاطر القانونية لعقود الاستصناع والتي تنظم العلاقة بين الصانع والمستصنع	3.73	1.087	5.041	0.000 *	موافق
2	التشريعات والقوانين الليبية لا تساهم في تسهيل وتشجيع استخدام صيغة الاستصناع	3.57	1.263	3.386	0.001 *	موافق

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
3	لا تتسم التشريعات المنظمة لعمل المصارف الإسلامية بالمرونة الكافية للاستجابة مع التغيرات والتطورات في الأسواق المالية والاستثمارية وبحسب احتياجات السوق	3.63	1.121	4.172	0.000 *	موافق
4	لا يمتلك الوسط القانوني والتشريعي القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظم صيغة الاستصناع	3.29	1.331	1.606	0.114	محايد
5	عدم كفاية التشريعات الضابطة لعملية اصدار صيغ الاستصناع	3.54	1.206	3.326	0.002 *	موافق
6	غياب دور ادارة الرقابة الشرعية بالمصرف والهيئة الشرعية يترتب عليه إصدار عقد استصناع تحتوي مخالفات شرعية	3.75	1.164	4.822	0.000 *	موافق
7	نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عمليات الصيرفة الإسلامية عموما وخصوصاً صيغة الاستصناع	3.71	1.171	4.564	0.000 *	موافق
8	عدم كفاءة أعضاء الهيئات الشرعية العاملين بالمصارف الإسلامية	3.45	1.334	2.505	0.015 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

تُوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (7) إجابة المشاركين في الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحور (المحددات القانونية والتشريعية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة) يتضح أن عدد الفقرات التي تمت الموافقة عليها 8 فقرات بنسبة 88 ٪ تقريباً، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس "3"، وهذه الفقرات تمثل المحددات القانونية والتشريعية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

2 – 2 – 2: المحددات التمويلية (الائتمانية) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثاني

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تتطلب صيغة التمويل بالاستصناع استثمارات كبيرة الحجم (رأس مال كبير)	3.77	1.112	5.168	0.000 *	موافق
2	صيغة الاستصناع تحتاج لتمويل طويل الأجل، قد ينطوي عليه ضياع حقوق المصارف الإسلامية	3.48	1.144	3.154	0.003 *	موافق
3	عدم قدرة المستصنع على سداد التزاماته في صيغة التمويل بالإستصناع	3.41	1.290	2.382	0.021 *	موافق
4	عدم قدرة الصانع على تنفيذ وتسليم المصنوع في الموعد المتفق عليه	3.57	1.158	3.694	0.001 *	موافق
5	مخاوف إدارة المصارف من عدم مطابقة المصنوع للمواصفات المطلوبة والمحددة من المستصنع	3.57	1.006	4.249	0.000 *	موافق
6	عدم كفاية وجودة الضمانات المقدمة	3.61	1.073	4.233	0.000 *	موافق
7	لا تتحقق العوائد من صيغة الاستصناع في الأجل القصير (أي تتحقق بعد سنوات من الاستثمار)	3.70	1.111	4.693	0.000 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

توضح البيانات الواردة بالجدول السابق إجابة المشاركين في الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحور (المحددات التمويلية (الائتمانية) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة) يتضح أن جميع الفقرات تمت الموافقة عليها وعددها 7 فقرات بنسبة 100 ٪ تقريباً، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3»، وهذه الفقرات تمثل المحددات التمويلية (الائتمانية) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

2 – 2 –المحددات التشغيلية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T - Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.81	0.682	8.943	0.000 *	قبول الفرضية

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.81 بانحراف معياري مناظر له 0.682 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 8.943 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل " تعد القدرات التشغيلية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع».

جدول رقم (10): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثالث

X03	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	عدم قناعة إدارة المصارف الإسلامية بأهمية صيغة الاستصناع كبديل عن الصيغ التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة	3.75	1.031	5.442	0.000 *	موافق
2	عدم توفر المعلومات الكافية عن سمعة العميل ومركزه المالي ومقدرته عن سداد التزاماته ونوع النشاط الذي يمارسه	3.54	1.144	3.506	0.001 *	موافق
3	ضعف الكفاءات الإدارية بالمصارف الإسلامية وافتقارها للخبرة بآليات التمويل الاسلامي بالإستصناع	3.68	0.993	5.115	0.000 *	موافق
4	ضعف الكفاءات الإدارية بالمصارف الإسلامية بنظم المتابعة والتقييم للأنشطة الصناعية في ضوء الأعمال الحديثة التي تتسم بالتداخل والتعقيد	3.70	0.933	5.588	0.000 *	موافق
5	عدم دقة وسلامة وموضوعية دراسات الجودة المقدمة من قبل العميل للمصرف	3.70	0.989	5.267	0.000 *	موافق
6	عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة على تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية معتمدة (من المراجع الخارجي)	3.73	1.152	4.756	0.000 *	موافق
7	ندرة الدورات التدريبية للكوادر بالمصارف الإسلامية لاكتساب الخبرة والمعرفة الفنية بصيغ التمويل الاسلامي	4.38	0.885	11.620	0.000 *	موافق
8	افتقار المصارف الإسلامية لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار.	4.05	0.903	8.732	0.000 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح أن جميع الفقرات تمت الموافقة عليها وعددها 8 فقرات بنسبة 100 ٪ تقريباً، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3»، وهذه الفقرات تمثل المحددات التشغيلية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

2 – 2 المحددات التسويقية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.66	0.793	6.270	0.000 *	قبول الفرضية
* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05				

نلاحظ من خلال البيانات أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.66 بانحراف معياري مناظر له 0.793 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 6.270 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل "تعد القدرات التسويقية محددا لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع».

جدول رقم (12): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الرابع

X04	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	التقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستصناع	4.05	1.166	6.759	0.000 *	موافق

X04	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
2	انخفاض القيمة السوقية للمصنوع وعدم قدرة المصرف على بيعه إما لانخفاض السعر أو لمخالفته للمواصفات.	3.57	1.059	4.037	0.000 *	موافق
3	غياب الوضوح الاقتصادي بوجه عام للاقتصاد الليبي يعمل على أحجام المصارف على استخدام الاستصناع .	3.70	1.025	5.082	0.000 *	موافق
4	صيغة الاستصناع لا تنسجم مع الظروف الاقتصادية الحالية	3.41	1.187	2.588	0.012 *	موافق
5	انخفاض هامش الربح من صيغة الاستصناع لصعوبة التحكم في التكاليف مقارنة بالصيغ الأخرى	3.59	1.141	3.866	0.000 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

توضح البيانات الواردة بالجدول السابق إجابة المشاركين في الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحور (المحددات التسويقية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة) يتضح أن جميع الفقرات تمت الموافقة عليها وعددها 5 فقرات بنسبة 100 ٪ تقريباً، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3»، وهذه الفقرات تمثل المحددات التسويقية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

وقد قام الباحث بترتيب المحددات التسويقية لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة حسب الأهمية النسبية .

■ **نتائج الدراسة:**

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أن هناك محددات قانونية وتشريعية متمثلة في (دور إدارة الرقابة الشرعية، الأطر القانونية، المعايير والتشريعات، القوانين الليبية) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.
2. أظهرت النتائج أن هناك محددات تمويلية متمثلة في (رأس المال، العوائد في الأجل القصير، الاحتياج التمويلي طويل الأجل، سداد الالتزامات) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.
3. أظهرت النتائج أن هناك محددات تشغيلية متمثلة في (الكادر الوظيفي، تقديم أصحاب المشروعات للبيانات والسجلات، الكفاءة الإدارية، معلومات حول العميل) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.
4. أظهرت النتائج أن هناك محددات تسويقية متمثلة في (أسعار المواد الأولية، التكاليف، الظروف الاقتصادية) لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

■ **توصيات الدراسة:**

بناءً على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تشجيع المصارف الإسلامية الليبية على تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع من خلال إصدار قوانين وتشريعات منظمة من قبل الدولة الليبية.
2. ضرورة اتباع معايير اقتصادية محددة عند منح التمويل وواضحة للمصرف والعميل.
3. العمل على تدريب الموظفين بالمصرف للتعامل مع كافة صيغ التمويل الإسلامية .

4. العمل على اختيار كوادر قيادية تتمتع بالقدرة والمهارة في التعامل مع صيغ التمويل الإسلامي .

5. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تقديم صيغة الاستصناع لتمويل المشروعات الصغيرة

■ المراجع

1 - أبو عمرة، محمد شحدة ، مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية – غزة. 2016 .

2 - بن الدين، امحمد وطروبيا، نذير، التمويل بالاستصناع ودوره في تعزيز النشاط المصرفي الاسلامي مع الاشارة إلى مصرف السلام بالجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد(08)، العدد (01).2020.

3 - بوقطاية، سلمى وطافر، زهير، الاستصناع كآلية لدعم قطاع الصناعة في الجزائر بين الأهمية والتحديات ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (09)، العدد (01).2021.

4 - خنوسة، عديلة ، دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية - عرض تجارب دولية مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (14)، العدد (19). 2018.

5 - ربابعة، عدنان محمد يوسف ، صكوك الاستصناع ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية، العدد (9). 2015.

6 - سعد، عبد محمد ، معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع. 2018 .

7 - سليمان، أحمد شوقي(2017)، المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفيه الحد منها (حالة عملية)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (59). 2018.

8 - عبيدات، ذوفان، وآخرون البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، الرياض، دار أسامة للنشر 1997.

9 - قبقب، أبوراوي عيسى والتواتي، أحمد بلقاسم المختار العوامل المؤثرة على تقديم صيغة التمويل بالاستصناع في المصارف التجارية الليبية(دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية)، مجلة الجامعى ، العدد (22).2015.

10 - القحطاني، سالم ، وآخرون منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على الـ SPSS، الرياض، ص210 – ص212).2002.

11 – محمد، سويكر وسعيداني، سميرة ، معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سرت، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09)، العدد (1).2022.

12 – مراحي، فاطمة الزهراء ، الاستصناع ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي– الجزائر. 2022.

13 – نصار، أحمد محمد محمود ، صكوك الاستصناع والبديل المقترح لتطويرها دراسة تحليلية، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي 2015.

14 - Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business A Skill - Building Approach, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p 311.